

## تأثير أدوات السياسة المالية للدولة

يعرف العلماء السياسة المالية على أنها منهج متكامل لإدارة الطلب الكلي والتأثير على محددات العرض الكلي من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة لتوفير مزيج مناسب من السلع العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم النمو في إطار من الاستقرار الاقتصادي. ومن الغني عن الذكر، أن الدولة تحتاج إلى مزيج من الأدوات والوسائل لتحقيق ما ذكر. سأناقش في هذا التقرير تأثير أدوات السياسة المالية المختلفة على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كمعدل النمو الاقتصادي، والتوظيف، والاستثمار الأجنبي والمحلي، ومكافحة الفساد، ومواجهة الفقر. ومن الممكن في هذا السياق تقسيم أدوات السياسة المالية إلى قسمين رئيسيين، وهما الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.

### الأدوات التلقائية:

وهي التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخلات مباشرة وكبيرة من الحكومة، ومن هذه الأدوات نظم الضرائب التصاعدية، والمدفوعات التحويلية، وسياسات الدعم العامة. وتمتاز هذه الأدوات بأنها تتطور بشكل طبيعي وتلقائي وفق سياسة طويلة الأمد في غالب الأحيان.

❖ **نظام الضرائب التصاعدية:** وهي الضرائب التي تتغير نسبتها بتغير مستوى الدخل سواء للفرد أو للأسرة. فهي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه، ويستخدم هذا النوع من الضرائب عادة على المداخل الفردية، وتعد المملكة المتحدة والأردن من الأمثلة على هذا النظام. ويمتاز هذا النظام بأنه يعدل نسبة الضرائب تلقائياً، فهي تزيد في حالات الزواج، وتنقص في حالات الركود، مما يساعد على ضبط المستوى الكلي وتحفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد. ولا شك أن هذه المقاربة تساعد على مواجهة الفقر، فهي تفرض الضرائب وفق مستويات الدخل، وبالتالي تقتطع من الأفراد الأعلى دخلاً ضرائب أكثر مقارنة بالأفراد الأقل دخلاً، بالإضافة إلى عدم اقتطاع أي دخل من الأفراد الذين يحصلون على دخل دون العتبة الضريبية. وتحفز هذه المقاربة أيضاً الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تعتمد بشكل مباشر على العمالة المحلية، فهي تستقطب الشركات الإقليمية والعالمية لفتح مراكز عمل لها في الدول التي توفر شرائح ضريبية معقولة، مما يجعل رواتب هذه الشركات مقبولة للأفراد العاملين وفق ظروف الدولة، وهو ما ينتج عنه -بطبيعة الحال- فرص توظيف أكثر، وبالتالي يسهم في رفع معدل النمو

الاقتصادي عن طريق تسويق الدولة كمركز للاستثمار والأعمال والخدمات، ومن الأمثلة العديدة على هذه المقاربة، تطور الأردن كدولة مركزية في تقديم الخدمات المعلوماتية في الشرق الأوسط بالاعتماد على هذه المقاربة واستقطاب كبرى الشركات التقنية في العالم. كما تفيد الضرائب التصاعدية بمكافحة الفساد إن تم توظيفها بالشكل الصحيح، فهي تحجم إلى حد كبير التهرب الضريبي وتساوي -وفق النسب والقوانين- بين الأفراد جميعاً من حيث معاملتهم الضريبية.

❖ **المدفوعات التحويلية:** وهي عبارة عن المدفوعات التي تقدمها الحكومة إلى أفراد المجتمع وفق تقسيمات معينة، فهناك ما هو مقدم للأفراد، ومنها ما هو مقدم للأسرة أو العشيرة. وتأتي غالباً على شكل إعانات لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأداة تعمل بشكل مباشر على مواجهة الفقر، ورفع دخول الأفراد والشرائح الأكثر فقراً، كما ترفع من معدلات النمو الاقتصادي لأنها توفر السيولة المالية بيد شرائح ستستخدمها قطعاً في الأسواق المحلية، وهو ما يدعم الإنتاج المحلي ويزيد من السيولة المالية في الأسواق ويشجع الاستثمارات المحلية على توسيع حضورها في السوق المحلي. وقد يكون لهذه الأداة في بعض الأحيان تأثير سلبي على نسب البطالة وفرص التوظيف، فيستسيغ بعض الأفراد الاعتماد على مساعدات الدولة دون البحث الجاد حقيقة عن عمل يجنبه هذه المساعدات كما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية.

❖ **سياسات الدعم:** وهي السياسات الحكومية التي تقرها الدولة لدعم قطاعات عريضة من العاملين في الدولة، كسياسات دعم المزارعين عند تأثر المواسم الزراعية بالعوامل الخارجية كسوء الطقس وانخفاض الطلب والأسعار في الأسواق العالمية. وترفع هذه السياسات عادةً من معدلات النمو الاقتصادي وتعزز من الثقة بقدرات الدولة الاقتصادية مما يحفز كلاً من الاستثمارات الخارجية والداخلية. كما تساعد هذه السياسات الأعمال المحلية على الاستمرار والازدهار والتوسع وبالتالي توليد المزيد من فرص العمل ومكافحة البطالة، وهو ما ينعكس إيجاباً في مواجهة الفقر ورفع مستوى المداخل للأفراد العاملين في هذه القطاعات التي تم تقديم الدعم لها. ولهذه الأداة دور آخر غير مباشر في مكافحة الفساد، فهي تعطي فرصاً متساوية للنجاح للكثير من الأعمال والشركات العاملة في قطاع معين، مما يجنب هذا القطاع أن يكون ضحية للفساد وعمليات الابتزاز والاحتكار، وهو ما رأيناه في الأعوام الخمسة الأخيرة في القطاع الزراعي في الهند، حيث يحاول بعض الإقطاعيين الأثرياء احتكار بعض الثمار

والمحاصيل مستقيدين من تضرر المزارعين بشكل عام بسبب الظروف الاقتصادية والجوية، وهو ما يشكل ممارسة عملية للفساد الذي يؤثر بشكل مباشر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

### الأدوات المقصودة:

وهي التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية وتتطلب تدخلات مباشرة من الحكومة، ومن هذه الأدوات برامج الأشغال العامة، ومشروعات التوظيف العامة، وتغيير معدلات الضريبة. وتمتاز هذه الأدوات بأنها أكثر ملائمة للوضع الراهن لقدرة الحكومة على تعديل هذه الأدوات بما يتناسب مع الظروف الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

❖ **برامج الأشغال العامة:** وهي المشاريع الخدمية التي تقوم بها الدولة في مجالات التنمية والتطوير، كبناء الطرق وإنارتها، وبناء السدود ومصانع الطاقة والمشافي وغيرها من المشاريع الكبرى التي تنعكس بشكل مباشر على الجانب الخدمي في حياة الأفراد. وتحتاج هذه البرامج بشكل كبير إلى العمالة المحلية مما يوفر العديد من فرص العمل الجديدة للوفاء بالتزامات هذه المشاريع وصيانتها على المدى الطويل، وهذا مما يساعد في مكافحة البطالة ومواجهة الفقر بشكل مباشر. كما تُطرح هذه البرامج بشكل عام للمناقصات محلياً وخارجياً وفق الحاجة والإمكانات المتاحة، وهو ما يحرك عجلة الاقتصاد ويرفع مستويات الثقة بمشاريع الحكومة، مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

❖ **مشروعات التوظيف العامة:** وهي الوظائف المؤقتة التي توفرها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد الوطني من توفير فرص العمل الدائمة والمناسبة للعاطلين عن العمل. وتبنى هذه المشروعات من خلال استقطاب كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في مشاريع استثمارية قصيرة أو طويلة الأمد بهدف توفير فرص عمل سريعة -وإن لم تكن دائمة- وهذا يساعد على توفير السيولة المالية، ورفع مستويات الدخل عند الشرائح الأقل دخلاً مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي إن أحسنت الدولة استخدامها. كما تساهم هذه المشاريع في مواجهة الفقر وتحسين مداخل العائلات التي تقبع تحت خط الفقر.

❖ **تغيير معدلات الضريبة:** حيث تقوم الحكومة بتخفيض الضريبة بشكل مباشر في أوقات الفساد ورفعها في أوقات التخضم. حيث تعد هذه الأداة من الوسائل الناجحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل سريع نسبياً نظراً للتأثير

الفوري على حياة الأفراد مع تغير مداخلهم، مما يساعد على الاستهلاك وتوفير السيولة ودفع عجلة الاقتصاد وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وتشجع هذه الأداة الاستثمارات المحلية والأجنبية لدخول السوق المحلية نظراً لزيادة الطلب. وتتضافر كل هذه الآثار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة ودفع عجلة اقتصادها نحو الأمام. كما يساعد تغيير معدلات الضريبة على مواجهة الفقر وخفض الخصومات الضريبية من مداخل الأفراد.

### الخلاصة:

تلعب أدوات السياسة المالية أدواراً مهمة في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويمكن الذكاء الحكومي في استخدام حزمة مختلطة من الأدوات التلقائية والمقصودة لتحقيق هذه الأهداف وفق ظروف الدولة المحلية والإقليمية والدولية، ومن المهم فهم المعادلة التي تحكم هذه السياسات. حيث ينخفض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات في أوقات الكساد، مما يعني عدم وجود فرص كافية وتفاشي البطالة على كافة المستويات، في هذه الحالة تقوم الدولة بزيادة مستوى الإنفاق الحكومي لزيادة مداخل الأفراد وبالتالي رفع القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي، كما تقوم في أوقات الكساد بخفض المعدلات الضريبية لزيادة الدخل أيضاً وتوفير السيول المالية في الأسواق وزيادة الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك، تقوم أدوات السياسات المالية بتقليل الطلب وخفض القوة الشرائية في أوقات التضخم، وذلك من خلال اتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، حيث تقوم الدولة بتقليل مستويات الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضريبة بهدف تقليل الطلب الكلي، وكبح جماح التضخم من خلال تقليل العرض وارتفاع الطلب بطبيعة الحال. في الختام، تعد أدوات السياسة المالية سلاحاً ذا حدين وفق آلية وتوقيت استخدامها، ووفقاً لفلسفة بناء حزم السياسات الاقتصادية من قبل الدولة، وتلامس آثار هذه الأدوات جوانب الحياة المختلفة، كقضايا البطالة والفقر والفساد، بالإضافة إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.